حلف بغداد و أثره في تطور العلاقات العراقية-الايرانية ١٩٥٥-١٩٥٨

أ.م. د. ناظم رشم معتوق الامارة

كلية الآداب/ جامعة البصرة

الملخص

البحث عبارة عن محاولة لدراسة العلاقات العراقية – الإيرانية في إطار حلف بغداد الذي جرى التوقيع عليه عام ١٩٥٥، فعلى الرغم من كل الانتقادات التي وجهت الى حلف بغداد بوصفه مشروعاً استعمارياً الهدف منه مواجهة الاتحاد السوفيتي والقضاء على الحركات التحررية في الدول المشتركة في الحلف، الا انه كان بمثابة فرصة مناسبة لتطوير العلاقات العراقية – الايرانية وتقريب وجهات النظر بين البلدين تجاه العديد من القضايا المشتركة واهمها مشكلات الحدود– التي اخذت حيزاً كبيراً من العلاقات في المدة موضوع البحث– ، فضلاً عن مواقفهما ازاء بعض الاحداث التي شهدها العالم آنذاك لاسيما العالم العربي في المدة بين عامي ١٩٥٥–١٩٥٨.

The Baghdad Pact and its impact on the development of relations Iraqi-Iranian relations 1955-1958

Asst .Prof. Dr. Nadhim Reshm Matuq

College of Arts / University of Basrah

Abstract

The research is attempt to study Iraqi– Iranian relationships within the period of Baghdad Pact 1955-1958, , despite all the criticism leveled to the Baghdad Pact as a colonial project intended to confront the Soviet Union and the elimination of liberation movements in the States participating in the Pact, but it was a good opportunity for development the Iraqi-Iranian relations and the convergence of views between the two countries towards many of the common issues and the most important border problems, as well as their positions towards some events that happened in the world, especially the Arab world .

المقدمة

يعدد موضوع "حلف بغداد وأثره في تطور العلاقات العراقية–الايرانية ١٩٥٥–١٩٥٨" من الموضوعات المهمة بسبب طبيعة المرحلة التاريخية والصلات الوثيقة التي تربط العراق بإيران، وقد جاء البحث كمحاولة متواضعة للوقوف على طبيعة العلاقات العراقية – الإيرانية في إطار حلف بغداد، وكيف اسهم هذا الحلف – بصرف النظر الانتقادات التي وجهت اليه بوصفه مشروع استعماري– في تقريب وجهات النظر بين البلدين ازاء العديد من القضايا المشتركة سواء تلك التي تتعلق بالقضايا المعلقة كمشكلات الحدود– التي اخذت حيزاً كبيراً من العلاقات بين البلدين في المدة موضوع البحث– ، فضلاً عن مواقفهما ازاء بعض الاحداث التي شهدها العالم آنذاك لاسيما العالم العربي.

١–لمحة تأريخيه عن تطور العلاقات العراقية– الايرانية ١٩٢١–١٩٥٥

تربط العراق بإيران صلات تاريخية وثقافية ودينية إلى جانب صلة الجوار التي أوجدتها الطبيعة، وترتقي تلك العلاقات الى عهود موغلة في القدم ، ونظراً لطول المدة الزمنية لتلك العلاقات، فسوف يقتصر بحثنا هنا على العلاقات بين الدولتين منذ عام ١٩٢١ وهو العام الذي شهد قيام الحكم الوطني وتنصيب فيصل بن الحسين في الثالث والعشرين من اب ١٩٢١ ليكون اول ملك على العراق في تاريخه المعاصر.

ومما يثير الاستغراب أنه على الرغم من كل ذلك التاريخ الطويل بين الشعبين لم تعترف الحكومة الايرانية بالنظام الجديد في العراق على الرغم من انها الدولة الوحيدة المتاخمة للعراق من الدول المشتركة في عصبة الامم ولها فيه موظفون قنصليون[١]. لقد كان هذا الموقف الايراني على حد قول احد الباحثين "**غامضاً** " وظل كذلك مدة ثماني سنوات حيث تأخر اعتراف ايران بالحكم الجديد في العراق رغم اعتراف عدد كبير من الدول الأوربية به[٢] .

وبغض النظر عن الأسباب التي حالت دون اعتراف الحكومة الإيرانية – آنذاك– بالنظام العراقي الجديد مباشرة[٣] ، فقد أعربت حكومة طهران في عام ١٩٢٩ عن استعدادها للاعتراف به، وبناء على ذلك ارسل الملك فيصل الاول(١٩٢١–١٩٣٣) في العشرين من نيسان من العام المذكور ، وفد عراقي رفيع المستوى برئاسة رستم حيدر، رئيس الديوان الملكي لتلقّي اعتراف ايران بالعراق ، وكان الوفد يحمل رسالة شخصية من الملك فيصل الاول الى رضا شاه بهلوي[٤] (١٩٢٥–١٩٤١) مملؤة بالعواطف الاخوية والعبارات الودية[٥]. وفي الخامس والعشرين من الشهر المذكور اقام الاخير مأدبة تكريماً للوفد العراقي وخلالها اعلن رئيس الوزراء الايراني اعتراف بلاده رسميا بالعراق، فرد رئيس الديوان شاكراً لإيران اعترافها واعقب ذلك تبادل الدولتين التمثيل الدبلوماسي[٦]، إذ عينت ايران في شهر تموز عنايت الله خان سميعي وزيراً مفوضاً لها في بغداد ووصلها في الثاني والعشرين من الشهر المذكور، كما عُين توفيق السويدي ممثلاً دبلوماسياً للعراق في طهران[٧] .

وفي يوم الحادي عشر من اب من العام نفسه عقد اتفاق مؤقت بين الدولتين يمنح رعايا الحكومتين العراقية والايرانية حق افضل الدول في اراض الدولتين، كما عينت الحكومة العراقية وزيراً مفوضاً لها في طهران عام ١٩٣١. [٨]

وفي اطار تحسين العلاقات العراقية– الايرانية في المدة التي اعقبت الاعتراف الايراني وجه رضا شاه بهلوي الدعوة الى الملك فيصل ليزور ايران بعد ان تم التمهيد لها في المقابلة التي جرت بين توفيق السويدي وزير العراق المفوض في طهران وتيمور طاش، وزير البلاط الايراني في الحادي والعشرين من شباط ١٩٣٢ وحدد شهر نيسان من العام نفسه موعدا للزيارة الملكية ، وبالفعل وصل الملك فيصل الى طهران في الثاني والعشرين من الشهر المذكور على رأس وفد رسمي ضم نوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي آنذاك وعدد من الوزراء ، حيث تم التباحث حول العديد من القضايا التي تهم البلدين واحتلت قضايا الحدود مركز الصدارة فيها[٩] ، لقد حققت تلك الزيارة عدة نتائج منها اتفاق الدولتين على اجراء مفاوضات "**على الفور** " لعقد معاهدات واتفاقات لحسم القضايا المعلقة على أساس التفاهم التام[١٠] .

وعلى اثر انضمام العراق الى عصبة الامم عام ١٩٣٢ بادر رضا شاه بهلوي الى تهنئة الملك فيصل واعرب عن امله في ان تكون " **المملكة العراقية جارة صديقة لإيران**"، وفي السياق نفسه انبرت الصحف الايرانية على تهنئة العراقيين بزوال الانتداب عنهم ودخول العراق الى عصبة الامم، ولم يقتصر الامر على الشاه والصحف فحسب وانما تعدى ذلك الى عموم الشعب الايراني الذي بدت عليه امارات السرور والفرح بتلك المناسبة(١١).

واستناداً الى تلك المعطيات فقد كان من المؤمل ان تتحسن العلاقات بين البلدين بشكل كبير جداً ، الا ان ذلك لم يحدث بسبب عدم اعتراف الجانب الايراني بشرعية الحدود بين البلدين(١٢) ، إذ بدأت تبرز مشكلات الحدود بشكل ملفت للنظر، فقد ظهر من خلال سير المباحثات التي دارت بين المسؤولين العراقيين ونظرائهم الإيرانيين بمناسبة زيارة الملك فيصل–المشار اليها انفاً– أن الحكومة الإيرانية تولي قضية تعديل الحدود في شط العرب اهتماماً خاصاً(١٣). وفي سبيل حل تلك المشكلات جرت العديد من الاتصالات بين الجانبين على امل التوصل إلى حلول ترضي الطرفين، كما تم رفع الخلاف الى عصبة الامم بتاريخ التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٣٤ ، الا ان الحكومة العراقية طلبت من سكرتارية العصبة ان تؤجل النظر في هذا الخلاف لأنها ترغب ان تدرس الحكومتان العراقية والايرانية القضية بينهما مباشرة(١٤) وقد أستمرت بعدها المفاوضات لمدة عامين دون ان تحقق نتيجة مقبولة من الطرفين(١٥) .

ويعد انقلاب الفريق بكر صدقي الذي حدث عام ١٩٣٦ ضد حكومة ياسين الهاشمي بداية لمرحلة جديدة من العلاقات العراقية– الايرانية ففي برقية من وزارة الخارجية العراقية الى الحكومة الايرانية أوضحت الحكومة العراقية رغبتها في " **دوام الصداقة وحسن العلاقات السائدة بين العراق وايران والسعي لتوطيد اواصرها ، وبذل كل الجهود لحسم القضايا المعلقة بين المملكتين...**" (١٦) .

وانسجاماً مع هذا التوجه الجديد ابدت حكومة الانقلاب في العراق رغبتها في تسوية القضايا المعلقة بين البلدين ، وفي جلسته المنعقدة بتاريخ السابع والعشرين من حزيران ١٩٣٧ قرر مجلس الوزراء العراقي ارسال وفد برئاسة ناجي الاصيل للتفاوض مع الجانب الايراني وتخويله التوقيع على معاهدة الحدود والتفاوض والاتفاق على صيغة الكتب المراد تبادلها، وقبيل سفر اعضاء الوفد العراقي الى طهران في التاسع والعشرين من حزيران من العام نفسه جرى التوقيع بالأحرف الأولى على معاهدة الحدود بين العراق وايران، وفي الرابع من تموز تم التوقيع بشكل نهائي على معاهدة الحدود[١٧]. واعقب التوقيع على معاهدة الحدود العراقية–الايرانية عقد معاهدة خاصة بالصداقة بين البلدين في الثامن عشر من تموز ١٩٣٧، وفي الرابع والعشرين من الشهر نفسه عقدت معاهدة " **حل الاختلافات بالطرق السلمية** " بين الدولتين[١٨] .

وعلاوة على توقيع معاهدة الحدود بين العراق وايران في الرابع من تموز فقد انضمت الدولتين الى ميثاق سعد اباد (الى جانب تركيا وافغانستان) الذي وقع عليه في الثامن من تموز من العام نفسه في قصر الشاه سعد اباد في ضواحي طهران ولمدة خمس سنوات[١٩]. وتعهدت الدول المشتركة في الميثاق المذكور بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضاً، واحترام الحدود المشتركة وعدم التدخل والاعتداء باي شكل من الاشكال[٢٠]، فضلاً عن التشاور في جميع الخلافات ذات الصفة الدولية وذات مساس بمصالحهم المشتركة ،اضافة الى الامتناع التام – وفي أي حالة من الحالات منفرداً او بالاشتراك مع دولة أخرى– من ارتكاب اعتداء [٢١] .

وعلى الرغم من ان ابرام معاهدة الحدود بين الحكومتين العراقية والايرانية وميثاق سعد اباد والاتفاقات الاخرى التي اشرنا اليها قد انهى حالة التوتر بين الدولتين – مؤقتاً– فقد بدأت تظهر على السطح بين الحين والأخر عدد من العوائق والعقبات التي واجهت تنفيذ بنود تلك الاتفاقات لاسيما ما يتعلق بمشكلات الحدود بسبب عوامل مختلفة[٢٢] . وبقي الحال كذلك الى حين التوقيع على حلف بغداد ١٩٥٥ وانضمام ايران اليه الذي كان من الممكن ان يكون فاتحة لأنهاء جميع الخلافات وحل جميع القضايا المعلقة بين البلدين.

٢– مسيرة العلاقات الايرانية– العراقية في ظل حلف بغداد ١٩٥٥–١٩٥٨

اعلنت حكومتا العراق وتركيا في الثاني عشر من كانون الثاني ١٩٥٥ قرارهما بعقد اتفاق بينهما يرمي إلى تحقيق التعاون بينهما لصد أي "اعتداء" قد يقع عليهما ، كما أعلنت الدولتين عزمهما على الاتصال بالدول التي لديها الرغبة في الانضمام الى اتفاق التعاون العراقي–التركي[٢٣] .

وسرعان ما تم التوقيع بين العراق وتركيا في الرابع والعشرين من شباط ١٩٥٥ بشكل رسمي ميثاق التعاون المتبادل بينهما الذي عرف باسم "حلف بغداد"[٢٤]، وتضمنت المادة الخامسة منه ، السماح للدول التي يهمها السلم والامن في منطقة الشرق الاوسط وتشعر بالتهديد من "الخطر" الشيوعي بالانضمام الى هذا الحلف[٢٥]. وفي اطار ذلك انضمت اليه بريطانيا في الرابع من نيسان من عام ١٩٥٥وبذلك تكون الدولة الاولى التي اشتركت في الحلف[٢٦] ، اما باكستان فانضمت إلى الميثاق في تموز من العام نفسه، حيث قدم شعيب قريشي ، السفير الباكستاني في بغداد الى وزارة الخارجية العراقية وثيقة انضمام بلاده الى دول الميثاق وقد اصبحت باكستان الدولة الرابعة بين الاعضاء[٢٧] .

وفيما يتعلق بالموقف الإيراني من حلف بغداد[٢٨]، فقد ابدى شاه إيران محمد رضا بهلوي[٢٩](١٩٤١–١٩٧٩) ترحيبه بهذا الحلف موضحاً : "**من الان فاني ارحب شخصيا بالاتفاقية العراقية – التركية**"، ومن جانبها شجعت الولايات المتحدة الامريكية إيران للانضمام الى حلف بغداد وقال رئيس الحكومة الإيرانية حسين علاء[٣٠]: "**ان الأمريكيين والانكليز طلبوا منا الدخول في هذا الحلف، وعرضوا علينا مساعدات مغرية نحن بحاجة اليها...**". ويبدو ان منشأ حرص الولايات المتحدة الامريكية على انضمام إيران الى الحلف، يعود الى اهمية موقعها الجغرافي من الناحية العسكرية، وان احتمالية قيام أي غزو سوفيتي من الشمال سيتم صده من إيران اولاً وستكون الاخيرة حلقة وصل للنظام الدفاعي الامريكي الموجه ضد الاتحاد السوفيتي[٣١] .

ولم يقتصر التشجيع لإيران، من اجل الانضمام الى حلف بغداد على الولايات المتحدة الامريكية فقد قامت الحكومة العراقية ممثلة برئيسها نوري السعيد والحكومة التركية بدور كبير في هذا المضمار، رغبة منهما في انهاء مشكلات الحدود والاقليات وغيرها والتفرغ لمواجهة "**التهديد** " الشيوعي السوفيتي، بحسب اعتقادهما، لاسيما وان الدول الثلاث كانت قد اشتركت عام ١٩٣٧ في تأسيس ميثاق سعد اباد المشار اليه انفاً[٣٢].

ويظهر ان الشاه كان يأمل في تحقيق عدد من المكاسب من جراء انضمامه الى حلف بغداد ويتضح ذلك من الشروط التي وضعها كثمن لقاء انضمام بلاده ، فقد طالب الدول الغربية ولا سيما بريطانيا والولايات المتحدة بعدد من المطالب ومن ابرزها حصوله على المساعدات العسكرية والاقتصادية وضمان حماية بلاده في حالة تعرضها لأي هجوم من جانب الاتحاد السوفيتي، ولم يقف الشاه عند هذا الحد بل طالب باعتراف الدولتين–بريطانيا وأمريكا– بالسيادة الايرانية على البحرين، الا ان هذا المطلب الاخير لم يكن يحظ بالموافقة البريطانية ، وبناء على تدخلات من نوري السعيد تراجع الشاه عن هذا المطلب وابدى نوع من التجاوب في موضوع الاشتراك في الحلف، وهكذا اصبحت الاجواء مهيأة لانضمام ايران ، وفي الثاني عشر من تشرين الاول ١٩٥٥ اخبرت الحكومة الايرانية نظيرتها العراقية عزمها على الدخول رسمياً في حلف بغداد[٣٣]. وبهذه المناسبة القى شاه إيران محمد رضا بهلوي خطابا امام البرلمان الإيراني قال فيه: "**ان على إيران ان تلتفت الى دفاعها وانه من غير الممكن الوقوف على الحياد في عالم اليوم...**" [٣٤].

وتقدم رئيس الحكومة الإيرانية حسين علاء، بمرسوم الالتحاق بحلف بغداد الى البرلمان الإيراني ومما جاء فيه : "... **ولما كانت هذه الاتفاقية هي دفاعية محضة وليس للعدوان او العداء او الهجوم، ولما كانت إيران لا تريد ان تبقى بعيدة عن كتلة الشرق الاوسط واحداثه لذا نرجو المجلس العمل على تصديق هذا المرسوم بصورة عاجلة**". وقد ايد البرلمان الإيراني بالإجماع قانون انضمام إيران الى الحلف المذكور، وصادق عليه شاه إيران في الرابع والعشرين تشرين الثاني ١٩٥٥[٣٥].

وهكذا انضمت ايران الى جانب العراق في حلف بغداد وأصبحتا في تكتل واحد وبدأ نوع من التنسيق بين الحكومتين لا سيما في السياسة الخارجية والدفاعية، وهو الامر الذي شكل فرصة مناسبة لأنهاء معظم القضايا المعلقة بين العراق وايران ومنها مشكلات الحدود وقضية نهر شط العرب[٣٦]، ولكن السؤال الذي يطرح هنا الى أي مدى كانت حكومتي البلدين مستعدتان لحل تلك المشكلات؟ يمكن القول – أن مما يؤسف له – ان ذلك لم يتحقق ولم تستغل الدولتان تلك الفرصة التاريخية السانحة وهذا ما سنلاحظه في الصفحات القادمة من البحث.

عُقدت جلسة افتتاح المؤتمر الاول لمجلس حلف بغداد في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٥ برئاسة نوري السعيد ، رئيس الوزراء العراقي ، وقد مثل ايران وتركيا وباكستان رؤساء وزاراتهم وهم تباعاً حسين علاء وعدنان مندريس وجودري محمد علي، اما بريطانيا فقد حضر وزير خارجيتها هارولد ماكميلان **Harold Macmillan** وقبلت الولايات المتحدة الدعوة الموجهة لها للحضور بصفة مراقب[٣٧] ، ومثلت بالمجلس بسفيرها في بغداد[٣٨]، وصدر عن المؤتمر، بيان تضمن مباديء واهداف الحلف كان من ابرزها تعزيز الصداقة والتعاون بين الدول الاعضاء[٣٩].

وانطلاقاً من هذا المبدأ بدأت دول حلف بغداد : تركيا ، باكستان ، العراق ، ايران، بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية (التي كانت تحضر بصفة مراقب) تبدي اهتماماً كبيراً بالخلافات القائمة منذ زمن طويل بين العراق وإيران وأخذت – في ظل الحلف المذكور – بتهيئة الظروف المؤاتية لتسويتها وتوثيق أواصر الإخاء والتعاون بين دول الحلف والسعي الجاد لتنفيذ إحكام معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ المعقودة بين الدولتين، ولما كان انضمام الأخيرتين إلى الحلف قد ترتب عليه التزامهما بسياسة خارجية واحدة ازاء القضايا الدولية وبسياسة دفاعية مشتركة فقد جعلهما ذلك اكثر تقبلاً لتسوية عادلة واكثر واقعية ومرونة واستعداد لحل القضايا المعلقة، وانسجاماً مع تلك التوجهات فقد اخذ موضوع العلاقات العراقية–الايرانية يشغل حيزاً من مناقشات واجتماعات مجلس حلف بغداد على أمل الوصول الى صيغة مشتركة وحلول ناجعة،

وقد نتج عن ذلك قيام المسؤولين في البلدين بتبادل الزيارات الرسمية بشكل مكثف وكان ابرزها زيارة الملك فيصل الثاني ، ملك العراق ١٩٣٩-١٩٥٨ لطهران عام ١٩٥٧[٤٠]. لقد كانت مدة انضمام الدولتين للحلف المدة الاكثر ايجابية في مسيرة العلاقات الثنائية بينهما[٤١].

بدأت أولى اتصالات العراق بايران في إطار اجتماعات حلف بغداد ، بين وزيري خارجية البلدين وهما برهان الدين باش اعيان ، وزير الخارجية العراقية وردلان وزير الخارجية الايرانية ، خلال انعقاد المجلس الوزاري لدول الحلف الذي عقد في طهران وتم الاتفاق من حيث المبدأ على صياغة مبادئ عامة تقرر اسلوب العمل الواجب اتباعها من الجانبين اثناء المداولات والمناقشات، وفي مدة انعقاد المجلس في باكستان ١٩٥٥ فاتح الوزيران العراقي والإيراني كل من رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد ورئيس وزراء ايران منوجهر إقبال فوجدا تفهماً وقبولاً كبيرين ، وبوساطة أعضاء دول حلف بغداد الآخرين اتفق العراق وايران على صياغة واقرار بعض المبادئ العامة والطرق التي ستعالج بموجبها القضايا المعلقة بين البلدين وهي ان تعالج كل مشكلة من المشكلات بين الجانبين بشكل مستقل، بحيث لا يعلق حل مشكلة على مشكلة اخرى، والثاني ان تعامل مشكلة شط العرب على أساس مستقل بحيث لا يؤثر وضعها على بقية المشكلات[٤٢].

ويبدو ان هذا الاتفاق المبدئي اقرب الى الواقعية، اذ لا يمكن طرح كل الموضوعات مرة واحدة، فضلاً عن استحالة التوصل الى حل موحد يشمل كل القضايا المعلقة ، الا في حالة واحدة وهي استعداد كلا الدولتين لتقديم التنازلات.

وفي اطار تلك التوجهات جرت اولى المداولات لحل المشكلات العالقة بين البلدين في اجتماع اللجنة الاقتصادية التابعة لحلف بغداد وذلك في شهر نيسان سنة ١٩٥٦[٤٣]. ولكن مما يلاحظ انه بعد الشروع في تبادل المذكرات حول تسوية القضايا المعلقة، كانت كل دولة تتمسك بوجهة نظرها الخاصة وتطرح على بساط البحث المشكلة التي تعنيها اولاً، ففي سنة ١٩٥٧ اعرب وزير خارجية ايران عن

استعداد حكومته لإرسال وفد خاص الى بغداد لأجراء مفاوضات شاملة تتناول جميع القضايا المعلقة، إلا انه من جهة اخرى بيّنَ "**انه لا يستطيع الشروع في المفاوضات دون بحث مشكلة شط العرب...**" [٤٤]. وبالإضافة الى ذلك كان الجانب الإيراني يرى ان الحلول التي يتفق عليها بشأن أي قضية لا تعد نافذة الا بعد الاتفاق على كل القضايا الاخرى، مما يعني انه لم يكن يريد الحلول الجزئية بشأن المسائل المعلقة[٤٥]. وهو الأمر الذي شكل أول مخالفة لما اتفق عليه في باكستان من معالجة المشكلات بشكل مستقل دون أن تؤثر مشكلة على أخرى.

وعلى الرغم من ذلك فقد استأنفت الحكومتين المداولات خلال اجتماعات المجلس الوزاري لدول حلف بغداد التي عقدت في العاصمة التركية انقرة ، إذ جرت اتصالات تمهيدية بين الجانبين العراقي والإيراني لتسوية مشكلة شط العرب واتفق الطرفان على ان تجري المباحثات القادمة استناداً الى احكام معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧[٤٦]. كما تم التوصل الى اتفاق بتعيين خبير سويدي الجنسية من ذوي الاختصاص ليكون حكماً عند حدوث خلافات حول الحدود، وعلى الرغم من التفاهمات الاولية التي حدثت والمذكرات التي بودلت بين وزارة الخارجية العراقية ونظيرتها الإيرانية لم يحدث تقدم ملموس ، واخذ كل جانب يلقِ اللوم على الجانب الاخر في ترك القضايا معلقة دون حل وكل جانب يتهم الاخر بالتسويف والمماطلة[٤٧].

وفي اجتماع المجلس الوزاري الذي عقد في ١٩٥٧ جرى اتفاق وقد تضمن عدداً من الاسس منها موافقة الحكومة الايرانية على ان تبدأ اللجنة المشتركة لنصب علامات الحدود المشتركة ، اما القضية الثانية التي تم الاتفاق عليها وهي عدم الحاجة لزج طرف ثالث في المفاوضات، في اشارة الى بريطانيا، والاكتفاء بالخبير السويدي المقترح ليساهم في فض أي نزاع قد ينشب عند نصب دعائم الحدود، واخيراً وافقت الحكومة الايرانية على استقبال مبعوث او وفد عراقي يحضر الى طهران ليضع هو وموظفو الحكومة الايرانية خطة العمل[٤٨]. ورغم من ذلك لم يتم التوصل الى اتفاق بين الطرفين ينهي المشكلات العالقة بينهما.

وفي اطار العلاقات الودية بين العراق وايران والتي تحققت بفضل حلف بغداد –انذاك – زار الملك فيصل الثاني ، ملك العراق، وولي عهده الامير عبد الاله وعدد اخر من كبار المسؤولين العراقيين ايران وكان الشاه في مقدمة المستقبلين واجرى الوفد العراقي هناك محادثات مباشرة مع المسؤولين الايرانيين بشأن كافة القضايا المعلقة التي كانت تشوب العلاقات بين البلدين وعلى رأسها مشكلات الحدود. (٤٩) .

امتدت زيارة الملك فيصل الثاني من الثامن عشر من تشرين الاول ولغاية الحادي والعشرين من الشهر نفسه عام ١٩٥٧ (٥٠)، وفي المأدبة الرسمية التي أقامها الشاه لضيوفه تبادل العاهلان كلمات الترحيب فرد الملك فيصل على كلمة الشاه قائلاً " **ان أواصر الإخوة التي كانت قائمة لحسن الحظ بين شعبينا منذ قديم الزمان قد توطدت وزادت قوة منذ تأسيس الحكم الوطني في العراق ..وقد توثقت هذه الصلات اخيراً بعقد ميثاق بغداد المنسجم مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة** ..." و تناولت المحادثات جميع جوانب العلاقات– الايرانية والوضع الدولي العام في منطقة الشرق الاوسط والعالم(٥١).

يتضح من ذلك ان العاهل العراقي كان يرى في حلف بغداد فرصة تاريخية لتحقيق نوع من التقارب بين العراق وايران لاسيما انه قد جاء منسجماً وميثاق الامم المتحدة ولكن يبدو لنا ان تغليب المصالح الذاتية لكل طرف من إطراف النزاع هو الذي حال دون التوصل الى حلول ناجعة.

وفي اعقاب الزيارة الملكية صدر بيان مشترك في كل من بغداد وطهران تضمن تأكيد ملكيّ البلدين على اواصر الصداقة وأكد على ان الحكومتين سوف تبذلان جهود في سبيل تقوية حلف بغداد الدفاعي ليكون بمقدورهما الدفاع عن هذه المنطقة من جهة ورفع مستوى معيشة شعبي البلدين وتنفيذ البرامج الاقتصادية المشتركة من جهة اخرى، كما أشار البيان الى سعي البلدين لحل مشكلاتهما بالطرق السلمية الودية و " **تهيئة الوسائل المناسبة للوصول الى حلول مرضية للقضايا**

المعلقة بين القطرين الشقيقين..." [٥٢]. ويبقى السؤال مطروحاً : الى أي مدى استفاد العراق وايران من تلك التوجهات التي تضمنها البيان المشترك؟

ما ان انتهت الزيارة الملكية حتى بدأت الدولتين تعملان من اجل وضع ما اتفق عليه من نقاط ومبادئ موضع التنفيذ ، وانسجاماً مع ذلك السياق فاتحت الخارجية الإيرانية نظيرتها العراقية في موضوع إجراء محادثات بشأن الحدود وشط العرب ولقي ذلك استجابة واضحة من الحكومة العراقية، ولكن يبدو ان مسألة اختيار خبير سويدي من ذوي الاختصاص ليكون حكماً في المشكلات التي قد تنشأ بين الدولتين عند وضع الدعامات الحدودية كانت مثار خلاف ، اذ لم تتفقا على خبير معين وهو ما ادى بطبيعة الحال الى توقف المفاوضات، الامر الذي نتج عنه بعض الفتور في مسيرة العلاقات بين العراق وإيران، وفي محاولة من الأخيرتين لتذليل الصعوبات فقد اتفق على تقديم طلب الى الحكومة السويدية لترشيح حكم جديد يحظى بقبول الطرفين، الا ان ذلك لم يتحقق بسبب الاحداث "الدراماتيكية" التي شهدها العراق في صيف ١٩٥٨ والمتمثلة بسقوط النظام الملكي[٥٣].

ومن جانب اخر لم تكن العلاقات العراقية الايرانية – في اطار حلف بغداد– مقتصرة على جهود الدولتين من اجل حل القضايا المعلقة بينهما ، وانما تعدى ذلك الى اتخاذهما سياسة مشتركة ازاء العديد من القضايا والتطورات التي شهدها العالم انذاك ولعل ابرز تلك القضايا التي اتخذت ازاءها الدولتين موقفاً مشتركاً هو العدوان الثلاثي[٥٤]. فقد قررت حكومة إيران وبالاتفاق مع دول حلف بغداد وهي العراق وتركيا وباكستان عقد مؤتمر على مستوى القمة، دون اشراك بريطانيا التي شنت الحرب على مصر، لبحث مستجدات الحرب وتطوراتها، وقام الشاه محمد رضا بهلوي بدعوة الاعضاء في الحلف مستثنياً بريطانيا، للاجتماع في العاصمة الإيرانية طهران وتحاشياً للاشكال او ما ينتج عنه هذا الاجتماع اذا ما عقد تحت اسم دول حلف بغداد وبغياب بريطانيا قررت الدول الاربعة اطلاق تسمية قمة الدول الإسلامية الاربعة على اجتماعهم[٥٥]. وقد صدر عن الاجتماع بيان مشترك بأستنكار العدوان على الاراضي المصرية والمطالبة بجلاء القوات المعتدية –فوراً– عن مصر[٥٦].

وضمن السياق نفسه اتخذت حكومتي العراق وايران موقفاً موحداً تجاه مبدأ ايزنهاور الذي طرحه الرئيس الامريكي دوايت ايزنهاور في الخامس من كانون الثاني ١٩٥٧ [٥٧] ، فقد اعلنت إيران ودول حلف بغداد وعلى رأسها العراق وبصورة مشتركة في الحادي والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٥٧ عن دعمها وتأييدها للمبدأ المذكور، ووصفت هذا المشروع بانه يهدف صيانة السلام في الشرق الاوسط ولدفع الرفاه الاقتصادي للشعوب الى الامام[٥٨].

هذا وقد اتخذ العراق وايران موقفاً مشتركاً تجاه اعلان الوحدة بين مصر وسوريا في الاول من شباط ١٩٥٨ وقيام الجمهورية المتحدة [٥٩]، إذ أحدث قيام هذه الوحدة ردود فعل قوية لدى الأوساط العربية والدولية، و كان موقف ايران والعراق في اطار – حلف بغداد– موحداً ، اذ لم يعترفا مباشرة بها، وواصل مسؤولي البلدين اجتماعات حلف بغداد في انقرة بغية اتخاذ التدابير اللازمة لوأد هذه التجربة الوحدوية وهي في المهد [٦٠].الامر الذي يدل على انسجام موقف الدولتين ومقدار التقارب الذي حدث بسبب اشتراكهما في الحلف المذكور.

وفي اطار التعاون المشترك بين العراق وايران في ظل حلف بغداد فقد اتخذت حكومتي البلدين موقفاً موحداً تجاه التدخل الأمريكي في لبنان ابان الازمة اللبنانية عام ١٩٥٨، إذ ارسلت إيران الى جانب دول حلف بغداد، برسالة الى الرئيس الامريكي في السادس عشر من تموز عام ١٩٥٨، اعربوا من خلالها عن ان قرار الولايات المتحدة الامريكية بالتدخل عسكريا في لبنان وفقا لمبدأ ايزنهاور لا يضمن فقط صيانة استقلال لبنان، بل ويدعم موقف دول حلف بغداد في المنطقة [٦١].

يتضح من ذلك على الرغم من الخلافات بين العراق وايران بخصوص القضايا المعلقة بينهما لاسيما مشكلات الحدود، الا ان ذلك لم يمنع ان تتخذ حكومتي البلدين مواقف مشتركة املتها عليهما المصلحة العامة وبنود ميثاق حلف بغداد التي حتمت على الدول الاعضاء تنسيق السياسات الخارجية للدول المشتركة في الحلف.

لم يستمر التطور في العلاقات العراقية –الإيرانية طويلاً ففي الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ قام الجيش في العراق بثورة نجحت في اسقاط النظام الملكي واقامة الجمهورية ، وكان من نتائج ذلك أن جمدت الثورة المذكورة حلف بغداد ولم يشترك العراق في اجتماعاته في الدورات اللاحقة وفي الرابع والعشرين من اذار ١٩٥٩ وجهت وزارة الخارجية العراقية كتاباً الى الدول الاعضاء في الحلف حول انسحاب العراق رسمياً منه[٦٢]. وهكذا انتهت مرحلة مهمة من مراحل العلاقات العراقية – الايرانية في اطار حلف بغداد كان من الممكن استثمارها في انهاء الخلافات القائمة بين البلدين واقامة علاقات اقوى مبنية على مبادئ حسن الجوار والمصالح المشتركة بين الطرفين.

الخاتمة

يمكن القول استناداً الى المعلومات الواردة في البحث أن حلف بغداد على الرغم من الانتقادات التي وجهت اليه بوصفه مشروعاً استعمارياً كان الهدف منه استغلال الدول الداخلة فيه لتكون بمثابة حلقة في سلسلة الاحلاف الدفاعية التي عمل المعسكر الغربي على انشائها للوقوف بوجه أي تهديد سوفيتي محتمل لمنطقة الشرق الاوسط الغنية بالبترول، الا انه ساهم الى حد بعيد في احداث نوع من التقارب بين العراق وايران وتمثل ذلك بكثرة الزيارات الرسمية بين البلدين التي توجت بزيارة الملك فيصل الثاني ملك العراق لأيران عام ١٩٥٧ ، كما شكلت بنوده والاجتماعات الدورية التي كان يعقدها المجلس الوزاري للحلف فرصة مناسبة لحل جميع القضايا المعلقة بين الدولتين – التي تحتل مشكلات الحدود مركز الصدارة فيها– الا انه من المؤسف ان ذلك لم يحدث بسبب تصلب الجانبين وعدم تقديم التنازلات من حكومتي طهران وبغداد آنذاك، وقد انعكس ذلك سلباً على علاقاتهما في المراحل اللاحقة، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية وانطلاقاً من ضرورة تنسيق السياسة الخارجية لدول الحلف فقد اتخذ العراق وايران في اطار حلف بغداد العديد من المواقف الموحدة والمشتركة ازاء العديد من التطورات والاحداث التي شهدتها المنطقة، ومنها موقهما من العدوان الثلاثي على مصر ومبدأ ايزنهاور والوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨.مما يدل بشكل لا لبس فيه ان حلف بغداد كان بمثابة فرصة ذهبية لتقريب وجهات النظر بين حكومتي بغداد وطهرات للتوصل الى اتفاق بشأن كل المشكلات التي اعترضت طريق العلاقة بين العاصمتين.

الهوامش

(١) محمد كامل عبد الرحمن، سياسة ايران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١–١٩٤١، مطبعة العمال المركزية،(بغداد،١٩٨٨)،ص١٣٧

(٢)جهاد مجيد محيي الدين، حلف بغداد ١٩٥٥ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة عين شمس :القاهرة ،١٩٧٠)،ص١١٢.

(٣) ن اقش العديد من الباحثين اسباب تأخر الاعتراف الإيراني بالنظام الملكي في العراق وتأخر ذلك الاعتراف الى عام ١٩٢٩ وأوردوا العديد من الاسباب والحجج . وللاطلاع على تلك الاسباب ينظر علي سبيل المثال: عبد الرحمن، المصدر السابق،ص١٣٧–ص١٥٥.

(٤) ولد رضا شاه عام ١٨٧٨ في اقليم مازندران في شمال إيران، تدرج في الجيش الفارسي من جندي حتى بلغ رتبة عقيد في قيادة الجيش، اصبح وزيراً للحربية ، وتمكن من السيطرة على مقاليد الحكم عام ١٩٢١ ثم ما لبث ان أعلن نفسه شاها على إيران عام ١٩٢٥.ينظر: محمد عبدالرحمن يونس العبيدي، ايران وقضايا المشرق العربي ١٩٤١–١٩٧٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية (جامعة الموصل،٢٠٠٥) ص١٠(محفظة على قرص (CD

(٥) محيي الدين، المصدر السابق،ص١١٦.

(٦)حسن مجيد الدجيلي، ايران والعراق خلال خمسة قرون ،ط١،دار الاضواء للطباعة والنشر والتوزيع ،(بيروت،١٩٩٩)،ص٢٢٥–ص٢٢٦.

(٧) فراقد داود سلمان ، العلاقات العراقية– الايرانية ١٩٢٤–١٩٣٢، مجلة دراسات ايرانية ، العددان ١–٢، جامعة البصرة، ٢٠٠٥، ص١٠٨ .

(٨) محيي الدين، المصدر السابق،ص١١٦.

(٩)عبدالرحمن، المصدر السابق،ص١٥٨–ص١٥٩.

(١٠)الدجيلي، المصدر السابق،ص٢٤٢.

(١١) نقلاً عن عبدالرحمن، المصدر السابق،ص١٦٠–ص١٦١.

(١١) سلمان، المصدر السابق،ص١٠٨. من الجدير بالذكر ان ايران اترفت في سنة ١٩٣٧ بموجب معاهدة تعديل الحدود المعقودة بينها وبين العراق بالبروتوكول المتعلق بتحديد الحدود التركية–الايرانية الموقع عليه فب اسطنبول عام ١٩١٣. ينظر :فلاح شاكر اسود، الحدود العراقية–الايرانية دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠، ص٩٦.

(١٢)عبدالرحمن، المصدر السابق ،ص٢٤٣.

(١٣) محيي الدين، المصدر السابق،ص١١٧–ص١١٨.وللمزيد من التفصيلات عن مباحثات الحدود بين العراق وايران ابان تلك المدة ينظر: الدجيلي، المصدر السابق،ص٢٤٣ وما بعدها.

(١٤)خالد العزي، اضواء على التطور التاريخي للنزاع العراقي –الفارسي حول الحدود، دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٨١)،ص٦٧.

(١٥) نقلاً عن : الدجيلي، المصدر السابق،ص٣٤٦.

(١٦)المصدر نفسه، ص٣٤٨–ص٣٤٩. . تكونت معاهدة الحدود من ست مواد والحق بها بروتوكول من خمس مواد وجاء في مقدمة المعاهدة ان الغرض من عقد المعاهدة هو رغبة الطرفين في توثيق عرى الصداقة والاخوة وحسن التفاهم بين الدولتين وبغية وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين الدولتين. ينظر : فاضل حسين واخرون ،تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد، بغداد ، ١٩٨٠،ص١٢٥. وللأطلاع على النص الكامل للمعاهدة ينظر: رجاء حسين حسني الخطاب، العلاقات العراقية– الفارسية ١٨٤٧–١٩٨١، دار الحرية للطباعة، (بغداد،١٩٨١)، ص٥٣–٥٩.

(١٧)عبدالرحمن، المصدر السابق،ص٢٠٩.

(١٨)المصدر نفسه،ص٢٠٨.

(١٩)خضير البديري، التاريخ المعاصر لايران وتركيا، ط٢،العارف للمطبوعات،(بيروت، ٢٠١٥)، ص١٤١.

(٢٠) للمزيد من التفصيلات عن ميثاق سعد اباد ينظر: الدجيلي، المصدر السابق،ص٣٥٥ -٣٥٦.

(٢١) للمزيد من التفصيلات عن العقبات التي اعترضت تطبيق معاهدة الحدود والاتفاقات الاخرى ، ينظر: المصدر نفسه ،ص٣٦٣ وما بعدها.

(٢٢)الأخبار ،جريدة، العراق، العدد ٣٩٤٧، بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥.

(٢٣)جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر الخياط، ج ١، (دار الكشاف، بغداد -د ت)، ص٣٨.

(٢٤)العبيدي، المصدر السابق،ص١٣٨.

(٢٥)حول المزيد من التفصيلات عن انضمام بريطانيا لميثاق بغداد ينظر : ليلى ياسين حسين الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية – العربية حتى ١٩٥٨ ، مكتبة اليقظة العربية ،(بغداد، ٢٠٠٢)،ص١٨٧-ص١٩٣؛ عبدالحميد عبدالجليل احمد شلبي،العلاقات السياسية بين مصر والعراق ١٩٥١-١٩٦٣،مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب،(مصر،٢٠٠٠)،ص٢٣٦-ص٢٣٧.

(٢٦)الزمان، جريدة، العدد ٢٤/ايلول/١٩٥٥، نقلاً عن : الامير ، المصدر نفسه،ص٢٠٠.

(٢٧) للاطلاع على موقف الحكومة الايرانية من حلف بغداد ينظر:

Bhcet Kemal Yesilbursa, The Baghdad Pact: Anglo-American defense Policies in the Middle East 1955-1959, (London, 2005), pp:110-115 .

(٢٨) ولد محمد رضا بهلوي في السادس والعشرين من تشرين الاول ١٩١٩ درس في سويسرا وعاد الى طهران عام ١٩٣٦ والتحق بالكلية الحربية فيها وتخرج برتبة ملازم ثان عام ١٩٣٨ ، ل يمكن مقارنته مع ابيه من حيث الكفاءة العسكرية او الحزم في مختلف القضايا تولى زمام السلطة في إيران عام ١٩٤١ بعد تنازل والده رضا بهلوي . ينظر: طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في ايران ١٩٤١-١٩٥١،ط١،بيت الحكمة،(بغداد،٢٠٠٢)، ص٥٣.

(٢٩) سين علاء: ولد في عام ١٨٨٤ من عائلة بارزة ، بعد ان اكمل دراسته التحق بالخدمة في السلك الخارجي ، في عام ١٩١٨ اصبح وزيراً للأشغال العامة وفي العام التالي تقلد منصب السفير في مدريد وبعد سنة في واشنطن عاد الى ايران عام ١٩٢٥وشغل العديد من الوظائف السياسية المهمة في ايران ابرزها رئيس الوزراء وكان من المناصرين للسياسة الامريكية. وللمزيد من التفصيلات ينظر: المصدر نفسه، ص٢٧٦.

(٣٠)العبيدي، المصدر السابق،ص١٣٩-ص١٤٠.

(٣١)المصدر نفسه، ص١٤٠.

(٣٢)الامير، المصدر السابق،٢٠٢؛ لنشوفسكي، المصدر السابق، ص ٢٧٨؛

Yesilbursa, Op., Cit.,p:115-116.

(٣٣)العبيدي، المصدر السابق، ص ١٤٠.

(٣٤)المصدر نفسه، ص١٤٠.وللمزيد من التفصيلات عن انضمام ايران الى حلف بغداد، ينظر : محيي الدين، المصدر السابق،ص١٧١-ص١٧٥.

(٣٥) يتكون شط العرب من التقاء نهري دجلة والفرات في مدينة القرنة على بعد حوالي ٧٠ كيلومتر شمال مركز محافظة البصرة، ويجري النهر باتجاه الجنوب الشرقي ويمتد لمسافة ٢٠٤ كيلومتر متوغلاً في مياه الخليج العربي لمسافة خمسة كيلومترات محملا" بكميات من

الرواسب والطمي ولشط العرب رافدين رئيسيين هما السويب والكارون، و يأتي نهر السويب من الشرق على بعد ٦ كيلومتر جنوب القرنة قادما" من هور الحويزة، أما الرافد الأخر فهو نهر الكارون الذي ينبع من الاراضي الايرانية. للمزيد من التفصيلات ينظر: سرحان نعيم الخفاجي، مجلة كلية الاداب، العدد ٩٣، جامعة بغداد، ٢٠١٠ ، ص٤٣٧.

(٣٦) من الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة الأمريكية فضلت الاشتراك في حلف بغداد بصفة مراقب ، لأسباب عديدة ولمعرفة المزيد من التفصيلات ينظر: ولدمار غلمن ،عراق نوري السعيد انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤–١٩٥٨ ، ط١، (لبنان ،١٩٦٥)، ص٨٥–ص١١٩ ؛ ناظم رشم معتوق الامارة سوريا والولايات المتحدة الامريكية دراسة في العلاقات السياسية ١٩٤٩–١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة،(كلية الاداب،جامعة البصرة،٢٠٠٧) ص٦٨–ص٧١.

(٣٧)لمزيد من التفصيلات عن انعقاد المؤتمر الاول لمجلس حلف بغداد ينظر : الامير، المصدر السابق،ص٢٠٨–ص٢١١؛ شلبي، المصدر السابق،ص٢٣٩.

(٣٨)العبيدي، المصدر السابق،ص١٤١.

(٣٩)الدجيلي، المصدر السابق، ص٣٨٩–ص٣٩٠.

(٤٠) سركيس ابو زيد، ايران والمشرق العربي: مواجهة ام تعاون،ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ٢٠١٠، ص٥٠.

(٤١)الدجيلي، المصدر السابق ،ص٣٩٠–ص٣٩١.

(٤٢)المصدر نفسه،ص٣٩٢؛ محيي الدين، المصدر السابق، ص٢٦٨.

(٤٣) نقلاً عن: الدجيلي، المصدر السابق،ص٣٩٣.

(٤٤) مصطفى عبدالقادر النجار ،دراسات تاريخية لمعاهدات الحدود الشرقية للوطن العربي ١٨٤٧–١٩٨٠، ط١،(بغداد،١٩٨١)،ص١٤١.

(٤٥)الدجيلي، المصدر السابق،ص٣٩٣.

(٤٦)المصدر نفسه،ص٣٩٤–ص٣٩٦.

(٤٧)المصدر نفسه،ص٣٩٦.

(٤٨)المصدر نفسه،ص٣٩٨.

(٤٩) مؤيد ابراهيم الوناوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤–١٩٥٨، ط١،دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد،١٩٩٢)، ص٢٤٥.

(٥٠)الدجيلي، المصدر السابق،ص٣٩٩–ص٤٠٠.

(٥١)المصدر نفسه،ص٤٠٠–ص٤٠١.

(٥٢)المصدر نفسه،ص٤٠١–ص٤٠٤.

(٥٣) قامت اسرائيل بشن هجوم واسع على منطقة سيناء في التاسع والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٥٦، وبعد يوم من الهجوم الاسرائيلي، انذرت كل من بريطانيا وفرنسا الحكومة المصرية بان تؤمن لقواتهما مواقع مهمة في الاراضي المصرية (السويس، بور سعيد، الاسماعيلية) بهدف درأ مخاطر الحرب بين الجانبين، وعندما رفضت الحكومة المصرية الانذار البريطاني الفرنسي، شنت كل من الدولتين وبجهد مشترك الحرب على مصر في الحادي والثلاثين من تشرين الاول عام ١٩٥٦. للمزيد من التفاصيل عن العدوان الثلاثي على مصر ينظر:محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، د ط، (الاهرام التجارية – القاهرة – ١٩٨٦).

(٥٤)العبيدي، المصدر السابق،ص٨٢.

(٥٥) محيي الدين، المصدر السابق،ص٢٧٠.

(٥٦) في الخامس من كانون الثاني عام ١٩٥٧ أصدر الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور (Dwight D. Eisenhower 1953–1961) مبدأه الذي عرف بأسمه " مبدأ آيزنهاور " وتضمن عرضاً لإستراتيجية أمريكية جديدة خاصة بمنطقة الشرق الأوسط و منها وضع مائتي مليون دولار تحت تصرفه كي يستخدمها في الشرق الأوسط لتغطية مساعدات

اقتصادية مخصصة لصيانة الاستقلال الوطني ولتقديم المساعدات العسكرية لأية دولة تطلبها، وفضلاً عن ذلك اقترح الرئيس الأمريكي أن تشمل المساعدات استخدام قوات الولايات المتحدة المسلحة لضمان وحماية وحدة الأراضي والاستقلال السياسي للدول التي تطلب مثل ذلك العون ضد الاعتداءات المكشوفة التي قد تقوم بها أية دولة خاضعة للشيوعية الدولية. للمزيد من التفصيلات عن مبدأ ايزنهاور ينظر:

American Foreign Policy Current Documents 1957, Department of States, US. Government printing office, (Washington, 1961), pp: 783 – 791.

(٥٧)العبيدي، المصدر السابق،ص١٤٧.

(٥٨) للمزيد من التفصيلات عن قيام الجمهورية العربية المتحدة، ينظر: أحمد طربين، الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ – ١٩٥٨، (دمشق، ١٩٧٠)، ص٦١٥ – ص٦٢٠.

(٥٩)العبيدي، المصدر السابق،ص١٨٥.

(٦٠)المصدر نفسه،ص١٤٨. وللمزيد من التفصيلات عن موقف ايران من الازمة اللبنانية ١٩٥٨ ينظر : المصدر نفسه،ص٨٣–ص٨٨.

(٦١) محيي الدين، المصدر السابق، ص٣٠٨.

المصادر

-الوثائق المنشورة:

1-American Foreign Policy Current Documents 1957, Department of States, US. Government printing office, Washington, 1961.

-الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. محمد عبدالرحمن يونس العبيدي، ايران وقضايا المشرق العربي ١٩٤١-١٩٧٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ،جامعة الموصل،٢٠٠٥.

٢. ناظم رشم معتوق الامارة سوريا والولايات المتحدة الامريكية دراسة في العلاقات السياسية ١٩٤٩-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة،،كلية الاداب، جامعة البصرة،٢٠٠٧.

-الكتب العربية والمعربة

٣. أحمد طربين، الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ – ١٩٥٨، دمشق، ١٩٧٠.

٤جهاد مجيد محيي الدين، حلف بغداد ١٩٥٥ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس :القاهرة ،١٩٧٠.

٥. جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر الخياط، ج ١، دار الكشاف، بغداد –د ت).

٦. حسن مجيد الدجيلي، ايران والعراق خلال خمسة قرون ،ط١،دار الاضواء للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت،١٩٩٩.

٧. خالد العزي، اضواء على التطور التاريخي للنزاع العراقي –الفارسي حول الحدود، دار الحرية للطباعة،بغداد،١٩٨١.

٨. خضير البديري، التاريخ المعاصر لايران وتركيا، ط٢،العارف للمطبوعات، بيروت ،٢٠١٥.

٩. رجاء حسين حسني الخطاب، العلاقات العراقية–الفارسية ١٨٤٧–١٩٨١،دار الحرية للطباعة، بغداد،١٩٨١.

١٠. سركيس ابو زيد، ايران والمشرق العربي: مواجهة ام تعاون،ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ٢٠١٠.

١١. طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في ايران ١٩٤١–١٩٥١،ط١،بيت الحكمة،بغداد،٢٠٠٢.

١٢. عبدالحميد عبدالجليل احمد شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق ١٩٥١–١٩٦٣،مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر،٢٠٠٠.

١٣. فاضل حسين واخرون ،تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد، بغداد ، ١٩٨٠

١٤. فلاح شاكر اسود، الحدود العراقية–الايرانية دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠.

١٥. ليلى ياسين حسين الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية – العربية حتى ١٩٥٨ ، مكتبة اليقظة العربية ،بغداد، ٢٠٠٢.

١٦. محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، د ط، الاهرام التجارية ، القاهرة –١٩٨٦.

١٧. محمد كامل عبد الرحمن، سياسة ايران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١–١٩٤١، مطبعة العمال المركزية، بغداد،١٩٨٨.

١٨. مصطفى عبدالقادر النجار ،دراسات تاريخية لمعاهدات الحدود الشرقية للوطن العربي ١٨٤٧-١٩٨٠، ط١،بغداد،١٩٨١.

١٩. مؤيد ابراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨،ط١،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد،١٩٩٢.

٢٠. ولدمار غلمن ،عراق نوري السعيد انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤-١٩٥٨ ، ط١، لبنان ،١٩٦٥.

-الكتب الاجنبية:

21-Bhcet Kemal Yesilbursa, The Baghdad Pact: Anglo-American defense Policies in the Middle East 1955-1959, London, 2005.

-البحوث والدراسات باللغة العربية:

٢٢سرحان نعيم الخفاجي، مجلة كلية الآداب، العدد ٩٣، جامعة بغداد، ٢٠١٠ .

٢٣. فراقد داود سلمان ، العلاقات العراقية- الايرانية ١٩٢٤-١٩٣٢، مجلة دراسات ايرانية ، العددان ١-٢، جامعة البصرة، ٢٠٠٥.

-الصحف:

٢٤. الأخبار ،جريدة، العراق، العدد ٣٩٤٧، بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥.